



القانون من أجل الإنسان

لا ينشر قبل الساعة الثانية من بعد ظهر يوم ١٧-٤-١٩٨٩

بيان صحفي رقم ٢٧

"الحق" تطالب المجتمع الدولي حماية الفلسطينيين تحت الاحتلال

في الخامس عشر من نيسان ١٩٨٩ ، أرسلت "الحق" مذكرة احتجاج ونداء إلى عشر حكومات تطالبها باتخاذ إجراءات فورية لضمان حماية دولية للمدنيين الفلسطينيين في المناطق المحتلة . وهذه الحماية من شأنها الإيفاء بالالتزامات القانونية التي قطعتها على نفسها الأطراف المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ بشأن ضمان احترام نصوص الاتفاقية .

و جاء هذا النداء على خلفية مسلسل قتل عدد من الفلسطينيين في قرية نحالين في الثالث عشر من نيسان ١٩٨٩ .

وقد اعتبر النداء أن ما حدث في نحالين هو "مخالفة جسيمة" طبقاً للمادة ١٤٧ من اتفاقية جنيف الرابعة علماً بأن المخالفات الجسيمة تشكل الانتهاك الأكثر خطورة للقانون الإنساني ، وتعتبر جرائم دولية .

وفي نداءها (المرفق طيه نسخة عنه) أشارت "الحق" إلى "ضرورة تحرك الدول الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة وتحمل مسؤولياتها القانونية بموجب هذه الاتفاقية . إن اخفاق هذه الدول في الاضطلاع بمسؤولياتها يعرض حياة فلسطينيي الأرضي المحتلة للمزيد من المخاطر . " وقد وجدت الحق "نفسها مضطربة لأن توجّه المجتمع الدولي لأنّه وكما أعلمنا الحكومات الأجنبية فإن السلطات العسكرية الإسرائيليّة لم تتخذ أي إجراءات " من شأنها الحيلولة دون تكرار أعمال القتل " .

وطلبت "الحق" من الحكومات الطلب من قناصلها العمل والتدخل من أجل ضمان عدم تعرض المواطنين بشكل عام وأهالي نحالين بشكل خاص لمزيد من المضايقات والانتهاكات واجراء "تحقيق فوري وموضوعي وضمان ملاحقة المتهمين باقتراف (أو بالأمر باقتراف) مثل هذه المخالفات الجسيمة وتقديمهم إلى المحاكمة " . واتخاذ كافة الإجراءات التي من شأنها " أن تبيّن بوضوح للحكومة الإسرائيليّة أن المجتمع الدولي لن يتهاون بتاتنا " في حالة تكرار مثل هذه المخالفات الجسيمة لاتفاقية جنيف الرابعة .